



تونس في 04 جويلية 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي الى السيد وزير النقل

الموضوع: طلب تقرير التفقد الخاص بالمناظرة الخارجية لانتداب اعوان واطارات بشركة النقل  
بالساحل بعنوان سنتي 2015 و 2016

السيد الوزير،

تحية طيبة وبعد،

نطلب منكم مدنا بنسخة من تقرير التفقدية العامة لوزارة النقل بخصوص الإخلالات  
المسجلة في المناظرة الخارجية لانتداب أعوان وإطارات بشركة النقل بالساحل بعنوان  
سنتي 2015 و 2016 وهو التقرير الذي صدر بتاريخ 23 اكتوبر 2017.

مع الشكر

عماد الدائمي

من وزير النقل  
إلى عناية السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي.  
المرجع: مكتوبكم عدد 1384 بتاريخ 13 جويلية 2018.  
المصاحيب: مذكرة تأليفية بتاريخ 23 أكتوبر 2017..

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتضمن لسؤال كتابي للنائب السيد  
عماد الدايمي ، يشرفني بأن أوافيكم صعبة هذا بنسخة من المذكرة التأليفية للتفقدية العامة  
لوزارة النقل بخصوص مهمة التفقد المتعلقة بالمناظرة الخارجية لانتداب أعوان وإطارات  
بشركة النقل بالساحل بعنوان سنتي 2015 – 2016.

والسلام  
رضوان  
مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب الواردات
09 اوت 2018
رمز الإدارة: 418 عدد

## مذكرة تأليفية إلى مناية السيد الوزير

**الموضوع:** حول مهمة التحري في نتائج المناظرة الخارجية لانتداب سائقي حافلات  
بشركة النقل بالساحل.

**المرجع:** الإذن بمأمورية عدد 2017/07 بتاريخ 26 جويلية 2017.

**المصاحب:** تقرير نهائي وملاحق

\*\*\*

### توطئة:

تبعاً لقيام شركة النقل بالساحل، بتاريخ 21 جويلية 2017، بالتصريح بالنتائج النهائية  
لمناظرة انتداب سائقي حافلات ونشر قائمة الناجحين البالغ عددهم 187 على موقع الواب  
الخاص بالشركة وكذلك بصفتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي، تلقت بعض  
الشكايات الصادرة عن عدد من المشاركين في المناظرة والتي تفيد بوجود أخطاء على  
مستوى البيانات المضمنة بالقائمة النهائية للناجحين تتمثل في عدم التطابق بين أرقام  
التسجيل وأسماء الناجحين.

وبعد عملية التثبت، تولت الشركة إصلاح الأخطاء الواردة بقائمة الناجحين وإعادة نشر  
القائمة الصحيحة للمشاركين المقبولين في المناظرة.

وبناء عليه، قام فريق عن التفقدية العامة للنقل، عملاً بالإذن بمأمورية الصادر عن السيد وزير النقل تحت عدد 2017/07 بتاريخ 26 جويلية 2017، بإجراء مهمة تدقيق وتحري في نتائج المناظرة المذكورة، أفضت إلى إبراز عدد من النقائص والإخلالات تضمنتها التقرير النهائي المصاحب.

وتتمثل أهم هذه الاخلالات في النقاط التالية:

#### ➤ على مستوى التصريح النهائي بنتائج المناظرة:

قامت الشركة بالتصريح النهائي بنتائج المناظرة ونشرها للعموم دون التثبيت الدقيق من صحة جميع البيانات المضمنة بالقائمة التي تسلمتها من مكتب الدراسات الذي تولى إجراء الاختبارات، حيث تبين وجود أخطاء بخصوص عدم التطابق بين أرقام التسجيل وأسماء الناجحين.

وقد أكدت الشركة ضمن إجابتها على هذه الملاحظة أنه بعد إجراء عملية تثبيت في عينة من البيانات، تم الاتفاق خلال جلسة لجنة المناظرة على الإعلان عن النتائج في نفس اليوم الذي تسلمتها فيه من قبل المكتب المذكور وذلك بغاية ضمان مبدأ الشفافية.

ويعتبر فريق التفقد أن حرص الشركة على ضمان مبدأ الشفافية لا يمكن أن يحول دون اتخاذ ما يتعين من إجراءات قصد التدقيق بصفة معمقة في جميع الوثائق المتصلة بالمناظرة والتأكد من صحة ومصداقية النتائج النهائية قبل التصريح بها.

هذا، ويؤكد فريق التفقد في هذا الصدد على أن القائمة النهائية للناجحين، طبقاً لنتائج أعمال مكتب الدراسات، هي القائمة الإسمية التي تم نشرها للعموم من قبل الشركة، وأن الخطأ المسجل على مستوى عدم التطابق بين أرقام التسجيل وأسماء الناجحين، يعتبر خطأ شكلياً، ويعود أساساً إلى تقصير الشركة وعدم اتخاذها للتدابير اللازمة قصد التثبيت الدقيق في نتائج المناظرة قبل نشرها.



## ➤ على مستوى الإمتحان التطبيقي:

- تبين لفريق التفقد، من خلال التدقيق في أوراق الإمتحان التطبيقي، انقاص نقطة لبعض المشاركين على مستوى مرحلة "Contre main" دون تقديم تبريرات مقنعة في الغرض.
- كما اتضح في نفس السياق حصول أخطاء حسابية في مجموع الأعداد المسندة لبعض المشاركين في الامتحان التطبيقي.

## ➤ على مستوى الإمتحان النفسي- التقني:

أمكن لفريق التفقد، من خلال التحري والتثبت في أوراق الامتحان النفسي- التقني، رصد الملاحظات والاخلالات التالية:

- وجود بعض أوراق الامتحان غير ممضاة من قبل الممتحنين.
- وجود العديد من أوراق الامتحان المحتوية على أخطاء في احتساب مجموع الأعداد.
- وجود شبهة تغيير الأعداد المسندة ببعض أوراق الامتحان لفائدة مترشحين تم التصريح بنجاحهم في المناظرة.
- وخلال إجابتها على هذه الخروقات والاخلالات، اكتفت الشركة بتقديم التبريرات الصادرة عن المكتب الذي قام بإجراء الإختبارات دون التنصيص صراحة على موقفها منها أو بيان أي تعليق بشأنها.
- وقد أفاد المكتب المذكور أن حصول أخطاء في احتساب مجموع الأعداد المسندة لبعض المشاركين، وعدم إمضاء الممتحنين لعدد من أوراق الامتحان يعود أساسا إلى ضيق الوقت وإلى العدد الهام من المترشحين.

وتعقيا على ذلك، يعتبر فريق التفقد أن عدم إمضاء ورقة الإمتحان من قبل الممتحن، تحت أي مبرر، يعد من بين الإخلالات التي تمس من مبدأ شفافية إجراءات تنفيذ المناظرة، كما أن ضيق الوقت ليس بمبرر وجيه لعدم التثبت في احتساب مجموع الأعداد

المسندة للمشاركين والتأكد من صحتها سيما وأن هذا الاخلال قد أثر على الترتيب النهائي للمشاركين وبالتالي على نتيجة المناظرة.

أما فيما يتعلق برده حول الملاحظة المتعلقة بتغيير الأعداد، فقد أوضح المكتب المذكور أنه قام فعلا بعملية تعديل وإصلاح لعدد من أوراق الامتحان لبعض المشاركين وذلك بهدف ضمان فرص متكافئة لجميع المترشحين، وأن هذه التعديلات تعدو مرحلة ضرورية في المنهج الذي يتبعه المكتب لتقييم المترشحين بنفس الأسلوب.

ويعتبر فريق التفقد أن هذه التبريرات غير مقنعة، ويؤكد على أن عملية زيادة عدد هام من النقاط لبعض المترشحين، تصل في بعض الحالات إلى 9 نقاط من 20، وبشكل يسمح لهم أن يكونوا في قائمة المقبولين (187)، لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يكون مجرد عملية تعديل أو مراجعة تقييم.

بناء على ما سبق، يؤكد فريق التفقد على أن الاخلالات المسجلة على مستوى الامتحان النفسي التقني، وخصوصا تلك المتعلقة بتغيير الأعداد، وما ترتب عنها من تأثير على نتيجة المناظرة، وبالتالي المس من مبدأي شفافية الاجراءات وتكافؤ الفرص بين المشاركين، تعد من قبيل الاخلالات الجوهرية التي يمكن أن ترتقي إلى شبهة التلاعب بنتائج المناظرة.

لذا، فالمقترح إحالة الملف على أنظار القضاء قصد فتح بحث تحقيقي في الغرض وتتبع كل من سيكشف عنه البحث.

والسلام  
رئيس التفقد العام للنقابة  
علي السعدي

